قراءات

الحاضر بين الماضي والمستقبل

اشور ياقو البازي

ان الإنسان يعيش في الزمان، والزمان في صيرورة مستمرة، فالذي كان مستقبلا يصبح حاضرا، والحاضر يصبح ماضيا، والإنسان هو وسط هذه الدوامة التي لا تعرف التوقف.

الزمان يتكون من ثلاثة أوجه، وهي الماضي والحاضر والمستقبل، وبين هذه الاوجه علاقة قوية فمثلا :

"لو كان الإنسان لا يدرك إلا الحاضر لاصبح سلسلة غريبة من بدايات متقطعة، لا يجد فيها الشعور بوحدة شخصيته ولا شروط التفكير المتلاحم الفعال والخلاق". فلا يكون الزمان متكاملا ومثمرا إلا بوجود هذه الأوجه الثلاثة، فالناس الذين لا يهمهم ماضيهم وتاريخهم، هم كالشجرة التي يبست لان لا جذور لها، وأما الذين متعصبون لماضيهم، ويجعلون الحاضر ماضيا، لانهم مخلصون للتقليد، فبدل من ان يحيوا الماضي في الحاضر يقتلون الحاضر في الماضي، وأما الموقف الثالث، فنجده عند الناس الذين يرجعون إلى الماضي ليجعلوه حاضرا منيرا وفعالا. انهم يدخلون الماضي في ذاكرتهم وقلبهم لكي يبعثوا فيه الحياة، وهؤلاء الناس هم مثقفون. لان الإنسان المثقف: هو الذي يعيش مع جميع الأجيال الماضية، ويحيّا مع كل البشرية القديمة، ويعيش بكل حكمة القدماء، ويرسل جذوره في عالم الأمس واليوم.

فغاية الثقافة هي أن تجعل الإنسان شاملا لكي يصبح رجل كل الأزمنة، فغاية الثقافة هي أن تسلمني الإنسان الشامل، لكي أصبح رجل كل الأزمنة، بفضل ذاكرة القلب، فذاكرة القلب تسمح لنا أن نعيش حب بعضنا لبعض لاننا نلتقي في ماض مشترك. على الصعيد الانطولوجي، لا يموت شيء مما كان موجودا حقا، فالإنسان بفضل ذاكرته ووعيه يجعل الأشياء الماضية حاضرة، وما الإنسان الحاضر، وكل الأشياء الحاضرة، إلا ثمرة للماضي، فتاريخ كل إنسان هو مختصر لتاريخ العالم، وعمر كل مسيحي هو بعمر الكنيسة، وكل الحوادث التي لا يعرفها الإنسان، أو نساها، أو التي هي ما قبل التاريخ محفوظة في ذاكرة الله، والله كشف عن ذاته من خلال التاريخ. فالكتاب المقدس هو قصة الله مع العالم، والإنجيل هو قصة حياة يسوع وموته وقيامته، ولكي نعرف الله علينا ان نرجع إلى قصته ونعيشها، وهكذا سنصبح كتابا مقدسا حيّا، لان الذي مضى نجعله حاضرا، ورسالة الإنسان هي أن يجدد الماضي ويبعث فيه الحياة.

ومن هنا تتبين أهمية الحاضر. كقول القديس اوغسطين: "من الثابت والواضح لدي الآن ان الأشياء المستقبلية والماضية ليس لديها وجود، وخطأ أن نقول بوجود ثلاثة أزمنة بمعنى الماضي والحاضر والمستقبل، فقد يكون من الأصح القول: هناك ثلاثة أزمنة بمعنى حاضر الماضي، وحاضر الحاضر، وحاضر المستقبل، وهذه الأبعاد الثلاثة موجودة في نفسنا، ولا أرى وجودا إلا فيها، فحاضر الأشياء الماضية هو التذكر، وحاضر الأشياء الحاضرة هو الرؤية، وحاضر الأشياء المستقبلية هو الانتظار".

فالحاضر هو أهم لانه هو بيدنا، فهو وقت العمل والتأمل والفرح، به نحيي ماضينا ونبني مستقبلنا. ويجعل الفيلسوف الروسي المعاصر برديائيف الحاضر وحده موجودا وذلك بقوله: "انطولوجيا لا يوجد ماض ولا مستقبل، بل فقط حاضر يخلق دون انقطاع". وبعض الفلاسفة واللاهوتيين يشبهون الحاضر بالأبدية لمركزيته بالزمان، ولانه يعطي قيمة للماضي والمستقبل. الفيلسوف الوجودي المعاصر هايدغر يربط الحاضر والحضور ويقول: "لا وجود للحاضر بذاته ولا كيان له إلا لاجل الحضور، فحضوري وحضوركم يضفيان على الحاضر معناه".

ان الحاضر أقل ما نملكه، كما يقول جورج هامل: "بين المستقبل والذكرى يظل الإنسان في قبضته أقل شيء يملكه وهو الحاضر". وهو أثمن ما نملكه، فلنعشه بملء ، كقول تشارلس ويكنس، وهو: "البارحة قد عبر ... فانسه، والغد لم يحن.. فلا تهتم به، واليوم هنا ... فعشه".

يقول مصطفى السباعي: "الزمان مرآة نرى فيها أنفسنا على حقائقها، أجل فعلى قدر نظرتنا ورؤيتنا له، وإنتمائنا لمراحله تتجلى ملامحنا، وتسلى أحاسيسنا بين الماضي والحاضر والمستقبل". هناك من نراه ممسكا بتلابيب الماضي، متشبثا بذكرى سحقها الزمن وطمر آثارها الحاضر .ولكن هيهات له أن ينسى، أو يتناسى، نجده يجتر ماضيه كلما خذله الحاضر وفاجأه الواقع.

وهناك من يرى أن حاضره أولى بالوفاء به، فلا جدوى لهدر الحاضر بما دثره الزمن وقضى عليه الوقت. وهناك من يعيش خارج بؤرة الوقت، متخطيا حواجز الزمن متوشحا بالأمل الجميل في الغد سادرا في طموحه.

وفي الختام نعمل بما قاله المسيح بالإنجيل: " اطلبوا أولا ملكوت الله ومشيئته، فيزيدكم الله هذا كله. لا يهمكم أمر الغد، فالغد يهتم بنفسه. ولكل يوم من المتاعب ما يكفيه". (إنجيل متى ٦ : ٣٣ - ٣٤). أين تجد نفسك؟ وماذا يعني لك كلا منهما؟

قانون الاحزاب*

ساطع راجي

النشاط السياسي في العراق بحاجة الى تنظيم يقضي على الفوضى التي تسيطر عليه وتخلصه أيضا من الشبهات والاتهامات التي تتكرر منذ سنوات وخاصة ما يتعلق منها بمصادر التمويل وآليات إنفاق الاموال وكذلك ما يتعلق منها بسيطرة العلاقات والروابط الشخصية والعائلية على قيادة التنظيمات السياسية وإدارة مؤسساتها وإنفاق أموالها.

وجود تنظيم سياسي ومشاركته في العملية الديمقراطية يتطلب وضوحا في هيكليته وإدارته ونظامه الداخلي وأهدافه العامة ورؤيته المستقبلية للمجتمع والدولة وللمؤسسات العامة وعلاقات البلد بالبلدان الاخرى ونظرية التنظيم السياسي تجاه كل قضية من القضايا العامة بما يتيح للمؤسسات الرسمية منع ظهور التنظيمات المعادية للحياة السياسية الدستورية أو التي تشجع على العنف والممارسات العنصرية والطائفية وتحرض على تمزيق المجتمع.

لن يكون هناك معنى عملي للمفاهيم الدستورية عن الديمقراطية وتداول السلطة والشفافية دون أن يكون هناك قانون لتنظيم العمل السياسي أي قانون للأحزاب يلزم التنظيمات السياسية على تنفيذ هذه المفاهيم الدستورية داخل بنائها لتكون هي فيما بعد الاساس للنظام السياسي برمته.

لقد جرت عدة عمليات إنتخابية في العراق وهناك عمليات أخرى قريبة وقد صوت الناخب العراقي لتنظيمات سياسية دون أن يمتلك وثيقة ملزمة توضح هوية تلك التنظيمات ودون معرفة بمخططات تلك التنظيمات عدا الشعارات والاعلانات والتصريحات الاعلامية غير الملزمة.

هناك رفض أو مماطلة من القوى السياسية في تشريع قانون للأحزاب وتنظيم الحياة السياسية العراقية ويبدو إن هذه القوى لا تريد وضع نفسها تحت مجهر المتابعة الرسمية كما إنها لا تريد إلزام نفسها بنظام داخلي واضح يضع آليات للمحاسبة والتغيير والشفافية المالية والادارية والتنظيمية، بما يسمح ببقاء التنظيمات السياسية مشاريع تدار بعلاقات الصداقة والقرابة وتمول عبر طرق غير معروفة وتنفق أموالها بمسالك مجهولة، ولا تريد هذه القوى أن تعقد مؤتمرات عامة للمنتظمين فيها ليقوموا بنقد ومراجعة سلوكيات القادة وصياغة برامج التنظيم وتصحيحها.

لقد إنهمكت المؤسسات التشريعية خلال السنوات الماضية بمراجعة وتشريع الكثير من القوانين التي تنظم مختلف النشاطات وتركت الحياة السياسية دون تنظيم رغم أهمية التنظيم في هذا الحقل الحيوي مفضلة بذلك مصالح التنظيمات السياسية على مصالح النظام السياسي والدولة العراقية رغم ما تشكله هذه الثغرة من خطورة حتى على مصير ومصالح هذه القوى نفسها.

كثيرة هي القوانين التي تنتظر التشريع وبعضها تم تجميده وهو في مراحله الاخيرة بينما هناك قوانين لم توضع على سلم الاولويات ولم تطرح بشكل قوي حتى الآن ومنها قانون الاحزاب الذي يعتبر العتبة الاولى لإستقرار العملية السياسية في العراق ووضع لملامحها المستقبلية وتأمين لمصيرها.

الحوار المتمدن

عام الانتخابات

حميد الموسوي

أعدت الامم المتحدة برنامجا خاصا لرصد الانتخابات بكل عناوينها، ومتابعة ومراقبة حالات الاقتراع التي ستجري خلال العام الحالي ٢٠٠٩ اسمته عام الانتخابات حيث دشنته الانتخابات العراقية "انتخابات مجالس المحافظات" في الحادي والثلاثين من كانون الثاني الماضي، وستتبعه انتخابات مجلس النواب في كانون الاول المقبل. وسيشهد العام الحالي انتخابات نيابية في لبنان، وانتخابات في افغانستان وانتخابات رئاسية في ايران، وانتخابات رئاسية في اسرائيل.

الامين العام للامم المتحدة بان كي مون زار العراق بعد يوم واحد من ظهور نتائج انتخابات مجالس المحافظات والتقى كبار المسؤولين واشاد بالعملية الانتخابية والشفافية والحرية التي تمت فيها وحجم المشاركة وعدم حصول اي خرق امني ومن ضمن ما قاله بالحرف الواحد "انا فخور بما وصلتم اليه، وعليكم ان تفخروا بانجازاتكم وما وصلتم اليه.. وسنستمر بتقديم الدعم المتواصل للعراق، لقد قطعتم شوطا بعيدا وامامكم المزيد من العمل وستفي الامم المتحدة بكل التزاماتها تجاه العراق".

وكان السيد دي مستورا ممثل الامين العام للامم المتحدة قد تابع الانتخابات العراقية ميدانيا في بغداد وبعض المحافظات بصحبة فريق دولي عينته هيئة الامم واعد تقريرا موسعا عن سير العملية وابدى رضاه وقناعته في العديد من التصريحات التي تناقلتها عنه وكالات الانباء كما تابع العملية ممثل الامين العام للجامعة العربية، وقدم تقريرا وافيا اشاد فيه بالعملية الانتخابية وكيف انه تابعها والفريق الخاص بالجامعة العربية من لحظة بدء افتتاح مراكز الاقتراع الى ساعة اغلاقها وسجل مراحل التصويت خطوة بخطوة مبديا اعجابه بشفافية وحرية ونزاهة تلك العملية والتزام المشرفين والعاملين في المراكز الانتخابية وكذلك حيادية رجال الامن والحمايات وتقيدهم بواجبهم الامني بعيدا عن الناخبين وتمنى ان تعم هذه التجربة في جميع البلدان العربية والتي تمت بيسر دون حصول مشادات او تناحر او فوضى او اضطراب أو خرق امني.. مع تسجيله لبعض الملاحظات التي لا تخلو منها اي عملية انتخابية.شارك في متابعة ومراقبة هذه العملية ممثل الاتحاد الاوربي وفريقه وممثل المؤتمر الاسلامي وفريقه وسمح لكافة وسائل الاعلام العالمية بالمشاركة فضلا عن ممثل الامين العام للامم المتحدة وفريقه وممثل الامين العام للجامعة العربية وفريقه كما شارك سبعمائة مراقب دولي وخمسمائة الف مراقب محلي في متابعة سير العملية الانتخابية وسجلوا ملاحظاتهم التي جاءت مؤكدة نجاحها وشفافيتها.

وفي قراءة اولية لنتائج الانتخابات سجل المراقبون والمتابعون لشأن العملية السياسية العراقية الفرق الكبير بين الاقبال على التصويت في الانتخابات السابقة وهذة الانتخابات وسجلوا التراجع الكبير للقوائم الدينية يقابله تقدم مفاجيء لقوائم فردية. حتى الفوز الكبير الذي حققته قائمة السيد رئيس الوزراء لم يسجل لحزب الدعوة بل سجل للملموس من انجازات المالكي وحكومته على امل دعم هذه الحكومة للقيام بانجازات ومشاريع وخدمات اكثر بدليل ان فئات وطبقات غير متدينة وغير شيعية بل غير مسلمة صوتت لقائمة المالكي.

الملاحظات الاخرى التي سجلها المتابعون تمثلت بالاقبال الواسع في المحافظات التي قاطعت الانتخابات السابقة مثل نينوى وصلاح الدين والرمادي وديالى وتراجعها في محافظات الوسط والجنوب والتي شاركت بكثافة في الانتخابات السابقة، وربما كان لنظام القائمة المفتوحة آثار ايجابية في فوز بعض القوائم واخرى سلبية سببت تراجع بعض القوائم.

ولما كان لكل تجربة اخطاؤها، ولكل مسار تعثراته، ولكل حدث دروسه فان اولى الناس بمعالجة هذه الاخطاء وتلافيها في الانتخابات المقبلة هم اعضاء المفوضية المستقلة للانتخابات على ان تهيأ لهم كل الوسائل المطلوبة والدعم اللازم من السلطات الثلاث ومن الكتل والقوائم التي ستشارك في انتخابات مجلس النواب القادم. وان اول المسؤولين عن ازالة المعوقات وجبر العثرات هم الحكومة بكل وزاراتها ودوائرها وكل من موقعه وحسب تخصصه. كما ان اولى المعنيين من استيعاب الدرس هم الفائزون بعضوية مجالس المحافظات وكتلهم والخاسرون من الاعضاء السابقين وكتلهم، درس للفائزين يذكرهم باسباب خسارة من سبقوهم فيتفانوا بخدمة شعبهم من خلال اخلاصهم في عملهم وابتعادهم عن المنافع الفئوية والمطامع الشخصية ونبذهم السحت والمال الحرام. ودرس للخاسرين يدفعهم للتحري عن اسباب تخلي الشارع العراقي عنهم ويذكرهم بان العراقيين -وان اشتدت محنتهم وطغت همومهم- يمتلكون القدرة على التمييز في احلك الظروف واقساها ولن يتسامحوا مع من يغشهم او يستغلهم او يتاجر بآلامهم.

ان اولى المسؤولين عن ازالة المعوقات وجبر العثرات هم الحكومة بكل وزاراتها ودوائرها وكل من موقعه وحسب تخصصه . كما ان اولى المعنيين من استيعاب الدرس هم الفائزون بعضوية مجالس المحافظات وكتلهم والخاسرون من الاعضاء السابقين وكتلهم، درس للفائزين يذكرهم باسباب خسارة من سبقوهم فيتفانوا بخدمة شعبهم من خلال اخلاصهم في عملهم وابتعادهم عن المنافع الفئوية والمطامع الشخصية ونبذهم السحت والمال الحرام. ودرس للخاسرين يدفعهم للتحري عن اسباب تخلي الشارع العراقي عنهم

المعادلة الخاطئة بين الرجل والمرأة في المجتمع

بقلم: خوشابا سولاقا

انه لمن المستغرب جداً عندما نتحدث عن المجتمع والرجل والمرأة وكأنها موضوعات وقضايا منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض لاتوجد من علاقة عضوية تربطها ببعضها، او كأن كل قضية منها مستقلة قائمة بذاتها ولذاتها لها من الخصائص والمقومات ما يميزها عن غيرها بشكل مطلق دون ان يكون هناك اي رابط يجمعها ببعضها في كل واحد موحد لا انفصام فيه. هكذا هناك الكثير من الحديث والدعوات والمطالبات عن مايسمى بحقوق المرأة ودورها في المجتمع وكان المرأة شيء طاريء وغريب فرض نفسه بطريقة غير طبيعية على المجتمع الرجالي، او كأنها عنصر طفيلي يعتاش من المجتمع على حساب الرجل، وهكذا هناك الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي تطلق على علاقة المرأة في المجتمع بالرجل وتحدد دورها في الحياة الاجتماعية بشكل غير عادل ومنصف. بينما ان حقيقة الامر هي ان المرأة مع اخيها الرجل يشكلان طرفي المعادلة وبالتالي يكونان المجتمع، اي بعبارة اخرى ان المرأة والرجل يشكلان وجهي المجتمع وبغياب اي منهما لايكون وجود للوجه الاخر وبالتالي لايكون هناك وجود للمجتمع كمجتمع كما هو معروف بشكله الحالي.

فالمرأة تشكل نصف المجتمع والرجل يشكل نصفه الاخر، وهكذا فهما نصفان متساويان ومتكافئان ومتوازيان ومتعادلان في القيمة الاجتماعية والدور الانساني في عملية بناء الهيكلية الاجتماعية التكوينية للمجتمع الانساني، اي لايمكن لاحدهما ان يتواجد دون وجود الاخر، ولانعرف من يسبق الاخر في الوجود، هل الرجل من المرأة ام المرأة من الرجل ان صح التعبير..؟ وان دخولنا في تفاصيل هذه الفلسفة سيقودنا حتما الى نفس النتائج التي قادت الفلاسفة القدماء حول مفهوم فلسفة اصل البيضة من الدجاجة ام الدجاجة من البيضة وليس الا، الا انه بإستطاعتنا الاتفاق على شيء واحد يقودنا الى عتبة معرفة حقيقة العلاقة الجدلية بين وجود الرجل والمرأة ودور كل منهما في عملية بناء الهيكلية التكوينية لما بات يسمى بالمجتمع، وبالتالي الوصول الى معرفة وتقدير المكانة الاعتبارية الانسانية والقانونية والاجتماعية لكل طرف، وتحديد واجبات وحقوق كل منهما في الاطار العام للمجتمع. ان ماتتفق عليه مهما اختلفت ايديولوجياتنا ومعتقداتنا المختلفة حول مساواة المرأة بالرجل في المجتمع هو ان المرأة والرجل يخلق احدهما الاخر من خلال وجود الاخر معه بفعل انساني مشترك بينهما، وبدون وجود اي طرف منهما في عملية الخلق لايمكن ان يكون هناك اي خلق جديد بأي تصنيف كان، واي فعل انساني منفرد من اي طرف منهما لايؤدي الى خلق ويصبح من دون جدوى انسانية، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان لكل طرف قدرات وامكانات ومؤهلات وخصائص جسمانية وبايولوجية تجعله قادراً ومتفوقاً على اداء ادوار اجتماعية وحياتية مميزة لا يستطيع اداءها بنفس المقدرة والكفاءة الطرف الاخر. وهكذا اصبح العمل الاجتماعي الانساني في الحياة والمجتمع مقسما نوعيا وكميا بين الرجل والمرأة بالتساوي. فهناك اعمال وافعال يؤديها الرجل تعجز المرأة عن القيام بأدائها، واعمال وافعال اخرى تؤديها المرأة يعجز الرجل عن القيام بأدائها. وهكذا وبموجب هذه المعادلة الطبيعية بين قدرات الرجل والمرأة التكوينية يصبح العمل الاجتماعي المتكامل الذي تتطلبه الحياة معطلا وقاصرا وعاجزا في حالة غياب اي طرف من طرفي المعادلة، وهذا يعني اجتماعيا تساوي الرجل والمرأة في الواجبات النوعية في المجتمع التي تجعل الحياة الانسانية متكاملة ومستمرة على نسقها التطوري التقدمي الطبيعي. لذلك يكون من الطبيعي جدا بل من المحتم ان تكون هناك مساواة في الحقوق الاجتماعية والقانونية والانسانية بين الرجل والمراة في المجتمع دون تمييز في كل مجالات الحياة الاجتماعية والانسانية، وبذلك يصبح من المعيب والمخجل ان نتحدث عن مايجب منحه من الحقوق للمرأة وما يجب ان تحرم منه. اولا على المرأة وكل مثقف ثانيا ان نرفض التعامل مع مفهوم حقوق المرأة لكونه مفهوما قاصرا لفهم الحياة وبالتالي تصنيفه للمرأة التي ولدتنا وارضعتنا انسانة من الدرجة الثانية في سلم بنية المجتمع، ووضعها في درجات ادنى كحاجة من حاجيات الرجل من حيث الاهمية. انما علينا ان نتعامل في موضوع المراة والرجل والمجتمع وفق مفهوم المساواة بينهما لاجل الوصول الى بناء مجتمع انساني اخلاقي متكافئ ومتوازن وعادل في توزيع الحقوق الطبيعية على اسس انسانية الانسان كما هو الحال في توزيع الواجبات النوعية الطبيعية التي تم ذكرها وليس على اساس الجنس كما هو الحال في مجتمعاتنا المتخلفة التي تعدُ المرأة كائنا ناقصا وهي مجرد حاجة من حاجيات الرجل المنزلية والتي يأتي تصنيف اهميتها بعد العديد من حاجيات المنزلية الاخرى، وللتأكيد على هذا يتم الاشارة الى مصطلحات معينة عند ذكر المرأة في الحديث بين البعض من الشرائح الاجتماعة.

ان ما يعقد ويصعب الامور في مجتمعاتنا من تجاوز هذه المفاهيم البالية والمتخلفة والنظرة الدونية الى المرأة هي وجود وسيادة مجموعة كبيرة من منظومات القيم والعادات والتقاليد والاخلاق القبلية والعشائرية التي اصبحت اعراف اجتماعية تعتمد كقوانين اجتماعية تسري على المجتمع والتي تصنف المرأة في ظلها في المرتبة الثانية بعد الرجل وتجعلها تابعة له وخاضعة لارادته وقراره ومسلوبة الارادة والحقوق الانسانية واصبحت مجرد وسيلة للمتعة والة لانجاب الاطفال، وقد مزجت وطليت هذه المنظومات بطلاء ديني لاجل تقوية شرعنتها القانونية والاجتماعية هذه العملية ساعدت على تعزيز وترسيخ تبعية المرأة للرجل وبالتالي فقدت انسانيتها المستقلة الارادة واصبحت على ما هي عليه الان من عنصر خامل مرغوب من الجبروت والطغيان التي يمارسها الرجل بحقها، هكذا عاشت المرأة في كل المجتمعات دون تمييز بين مجتمع واخر من حيث التقاليد والعادات الاجتماعية والقيم الدينية لمختلف الاديان التي اعطت السلطة والقوة وقول الفصل فيما يخص الحلال والحرام للرجل دون المرأة.

بدأت الحالة بالنسبة الى وضع المرأة في المجتمع ودورها في الحياة الاجتماعية واستعادة انسانيتها واسترداد ارادتها الحرة في تقرير ما يخص مصيرها الاجتماعي وتحقيق ذاتها ككيان مكافيء للرجل بعد بزوغ فجر عصر الثورات والحركات الاصلاحية الاجتماعية والتي دعت وناضلت من اجل اقامة مجتمعات جديدة على اساس العدل والمساواة وتكافيء الفرص للرجل والمرأة من دون تمييز، وقد ساهمت مساهمة فعالة جدا نشر قيم الحرية والمباديء الديمقراطية في العالم والاعلان العالمي لحقوق الانسان وظهور الامم المتحدة واعتمادها لهذه المباديء في مختلف المنظمات المنبثقة منها والمعنية بقضايا المرأة وحقوق الانسان ونمو وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة على تقليص الهوة بين الرجل والمرأة في دول واجزاء كثيرة وكبيرة من العالم، الا انه هناك دول ومناطق اخرى من العالم ما تزال المرأة ترزح تحت جبروت وطغيان وتسلط الرجل. ان منطلقنا الى حرية المرأة كأنسان ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات النوعية تنطلق من اعلان الثورة الاجتماعية على القيم والتقاليد والعادات والاخلاق البالية التي اصبحت لا تتماشى مع متطلبات حياة العصر وتغييرها وتبديلها باخرى تضع انسانية الانسان للرجل والمرأة فوق كل الاعتبارات الاجتماعية الاخرى.

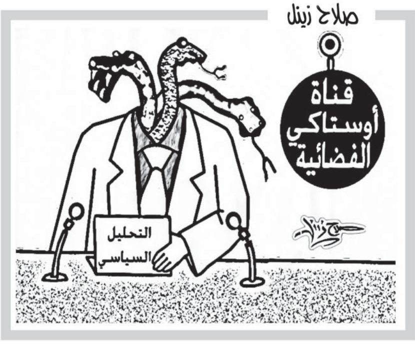وبدون ثورة اجتماعية قيمية واخلاقية تطيح بالقديم البالي المتهريء لا تنضج الظروف الذاتية والموضوعية لانطلاق المرأة الى عالم الحرية وتحقيق الذات وتحرير الارادة الحرة واستقلال القرار والاختيار، ان الوسيلة الفعالة والخطوة الاولى في رحلة الالف ميل لحرية المرأة ومساواتها بالرجل تبدأ بانخراط المرأة في العمل بعد التعليم والتخلص من الامية، لان العمل يحرر المرأة من تبعيتها الاقتصادية للرجل، وبالتالي تصبح عنصرا حرا في الإختيار والارادة وتصبح ندا مكافئا ومساويا للرجل في النشاط الاجتماعي في بناء المجتمع عندها فقط تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة.